اقتراح بإطار عام لسياسة ثقافية جديدة في مصر

مقدم إلى: لجنة الثقافة والإعلام والسياحة بمجلس الشعب

من: المجموعة الوطنية للسياسة الثقافية

بتاريخ: 19 مارس 2012

مقدمة:

تأتي أهمية السياسة الثقافية من كونها تقدم رؤية وطنية شاملة للعمل في مجالات الفنون والثقافة والتراث وتحدد الأطر العامة والأهداف والإجراءات التي تلتزم بها الدولة وكل الأطراف الفاعلة في مجال الثقافة من أجل دعم وتعزيز المجال الثقافي. السياسة الثقافية إذاً هي مجمل الخطط والأفعال والممارسات الثقافية التي تهدف إلى سد الحاجات الثقافية لبلد أو مجتمع ما، عبر الاستثمار الأقصى لكل الموارد المادية والبشرية المتوفرة لهذا البلد وهذا المجتمع.

بالمعنى العملي، السياسة الثقافية هي خطة عمل يتقدم بها القطاع الثقافي للبرلمان للموافقة عليها وإقرار الميزانية الخاصة بتحقيق الأهداف المعلنة في هذه الخطة، وللبرلمان أن يسائل الحكومة عن تنفيذ تلك الخطة. يضمن وجود مثل هذه السياسة عدم إهدار الموارد المادية والبشرية، كما يضمن تكامل العمل الثقافي مع كل نواحي العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، في خطة وطنية واحدة.

وبالرغم من أهمية وجود تلك السياسة لأي دولة إلا أن مصر لم تعتمد أبداً سياسة ثقافية واضحة ومعلنة. كانت هناك محاولات فردية يقول عنها البعض مجازا أنها سياسة ثقافية (مثل مبادرات طه حسين، بدر الدين أبو غازي، ثروت عكاشة، فاروق حسني) إلا أن هذه المبادرات تظل فردية وتفتقر إلى التعبير عن سياسية تخص مجتمعًا بكامله، فالسياسة الثقافية لابد أن توضع من قبل مجموعة تمثل تيارات المجتمع وكل أشكال التنوع فيه، ولابد أن تكون معلنة.

المجموعة الوطنية للسياسة الثقافية مكونة من 25 عضواً من المبدعين، وأساتذة الجامعات، والمختصين في الإدارة الثقافية، تأسست بمبادرة من مؤسسة المورد الثقافي من أجل صياغة سياسة ثقافية مصرية. اعتمدت المجموعة الوطنية، كإطار عام لعملها، نموذج السياسة الثقافية الذي وضعته مجموعة العمل على السياسة الثقافية في أفريقيا الخاصة بشبكة أرتيريال، وهي أكبر شبكة ثقافية أفريقية غير حكومية. هذا النموذج، الذي وضعته شبكة أرتيريال، يهدف إلى تسهيل مهمة واضعي السياسات الثقافية في البلدان الأفريقية، حيث أنه يشكل إطاراً عاماً يمكن تعديله ليناسب ظروف كل بلد. ويأتي النموذج استجابة لتصديق الاتحاد الأفريقي في عام 2006 في الخرطوم على "ضرورة اتخاذ وتنفيذ مناهج تجديد عميقة وطنيا وإقليميا فيما يخص السياسة الثقافية". وفي عام 2008 انعقد الاجتماع الثاني للاتحاد الأفريقي في الجزائروتم فيه التصديق على خطة عمل تشجع "الدول الأعضاء على التوفيق والتنسيق في السياسات الوطنية الخاصة بكل منها حول تنمية الصناعات الثقافية والإبداعية. كما تنص على أن الدول الأعضاء "عليها تحديد السياسة المثلى وأطر العمل القانونية والمؤسسية من أجل تعزيز الصناعات الثقافية والإبداعية."

تتبنى هذه السياسة الثقافية المقترحة تعريف منظمة اليونسكو للثقافة بأنها: "جميع السمات الروحية، والمادية، والفكرية، والعاطفية التي تميز مجتمعاً بعينه أو فئة اجتماعية بعينها، وتشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة، كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات. والثقافة هي التي تمنح الإنسان قدرته على التفكير في ذاته، وتجعل منه كائناً يتميز بالإنسانية المتمثلة بالعقلانية، والقدرة على النقد، والالتزام الأخلاقي، وعن طريقها يهتدي إلى القيم ويمارس

الاختيار، وهي وسيلة الإنسان للتعبير عن نفسه، والتعرف على ذاته كمشروع غير مكتمل وإعادة النظر في إنجازاته، والبحث عن مدلولات جديدة، وإبداع أعمال يتفوق فيها على نفسه." وتستند أيضاً إلى عدد من الاتفاقيات الإقليمية والدولية التي وقعت عليها مصر في مجال الثقافة والتي تعني بالأعمال الثقافية المعاصرة والصناعات الثقافية، وتضمن تلبية الاحتياجات الآنية والمستقبلية لهذه المجالات وللعاملين فيها.

هذا الإطار العام المقدم للجنة الثقافة والإعلام والسياحة بمجلس الشعب يضم الملامح الرئيسية للسياسة الثقافية المقترحة والتي ستكون مفصلة في عدة فصول تشمل كل قطاعات الثقافة المصرية مع الأخذ في الاعتبار أن هذا الإطار العام يشكل كلّاً متكاملاً بكل عناصره ولا يمكن فصل هذه العناصر عن بعضها.

المبادئ العامة للسياسة الثقافية المقترحة

تلتزم السياسة الثقافية لجمهورية مصر العربية بالمبادئ الأساسية التالية:

1. **الحفاظ على الهوية الثقافية المصرية**، وهي هوية متعددة الروافد ترسخ جذورها في التراث الثقافي، الإسلامي، والعربي، والمصري القديم، والقبطي، والإفريقي، والمتوسطي. وهي هوية حية، تتجدد باستمرار وتتفاعل مكوناتها مع تطورات الحياة في مصر وفي العالم، ومع الإنتاج الثقافي المعاصر، لتصبح في حالة حيوية مستمرة.

2. **البعد الثقافي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية**: الثقافة مكون أساسي في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تؤثر فيها سلباً وإيجاباً، لذا لا يمكن عزل التنمية عن احتياجات وضروريات بناء الإنسان ثقافياً، أي معرفيا ووجدانيا.

3. **الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان**: يؤكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته رقم 24 على أن "لكل إنسان الحق في المشاركة بحرية في الحياة الثقافية، إنتاجاً واستهلاكاً"، والتمتع بالفنون والمساهمة في التطور العلمي وما يجلبه من منافع". يستلزم ذلك أن تكون كل سبل العمل الثقافي مفتوحة بشكل ديمقراطي وعادل أمام المصريين بتنوع ثقافاتهم وآرائهم ومعتقداتهم.

4. **السيادة**: تحتفظ الدولة بحقها السيادي في أن تحتفظ وتصدق على وتطبق السياسات والإجراءات التي تراها مناسبة لحماية وتشجيع أشكال التعبير الثقافي والتنوع الثقافي داخل نطاقها الجغرافي، مع ضمان التدفق الحر للأفكار والأعمال. ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، وبما لا يتعارض مع الحريات الأساسية المحمية طبقا لإعلان حقوق الإنسان والقانون الدولي، وعلى الأخص قوانين حماية حرية الرأي والتعبير.

5. **الشفافية والقابلية للمحاسبة والتقييم**: لابد أن تلتزم السياسة الثقافية للدولة بتقنين آليات تتيح الشفافية الكاملة بحيث تكون كل المعلومات المتعلقة بمجال الثقافة متاحة سواء للمؤسسات الرقابية أو مؤسسات المجتمع المدني أو المواطنين بشكل عام. ويستلزم ذلك أن تتضمن السياسة الثقافية مؤشرات وأدوات تقييم ومراجعة ملائمة ومنتظمة، كما يجب عقد مؤتمر وطني ليصدّق على ويتبنى الصيغة النهائية لها.

المقومات الرئيسية للسياسة الثقافية المقترحة:

1. **الحفاظ على التراث الثقافي المصري المادي والمعنوي**: هو من أهم الأصول الثابتة للأمة المصرية، ولا يقتصر فقط على الآثار المصرية القديمة، والقبطية، والإسلامية، التي ينبغي حمايتها وتشجيع الاعتزاز بها بين المواطنين، وإنما يشمل أيضاً كل الموروث المعماري، والبصري، والموسيقي، والأدبي، واللغوي، والمعيشي، الذي راكمه الشعب المصري على مدى العصور والحقب التاريخية المختلفة التي مر بها، إذ ينبغي حماية هذا الموروث وتوثيقه وزيادة الوعي بأهميته بين المواطنين وتقنين طرق استخدامه.

2. **رعاية وتنشيط الإنتاج الثقافي المصري المعاصر**: الاهتمام بدعم وإنتاج وتوثيق وتوزيع الإبداع الثقافي المصري المعاصر بفروعه ومجالاته المختلفة، وبتنوع أساليبه ومدارسه، يجب أن يكون على رأس أولويات السياسة الثقافية المصرية. هذا قطاع مطرد النمو ويشكل حلقة وصل مهمة بين قطاع ضخم من المنتجين الثقافيين والجمهور المحلي

والدولي.

3. **تنشيط التعاون الثقافي بين مصر ودول العالم**: استناداً إلى الموقع الهام لمصر تاريخياً وجغرافياً، وإلى الدور المتميز الذي لعبته في المنطقة العربية وفي قارتي أفريقيا وأوروبا، وطموحاً إلى دور أكثر فعالية وتأثيرا على المستوى الدولي، تؤكد هذه السياسة على أهمية تبني استراتيجيات أكثر فعالية في مجال العلاقات الثقافية الدولية تستند إلى الندية والاحترام المتبادل بين الثقافة المصرية في تنوعها وبين ثقافات العالم.

أهداف السياسة الثقافية المصرية

الهدف العام للسياسة الثقافية المصرية هو:

دعم وتطوير حياة ثقافية غنية. مبدعة، ونشطة، ومنتجة يشارك فيها ويستفيد منها كل المواطنين المصريين دون تمييز. كما تؤكد هذه السياسة على الحق الأصيل لكل مواطن مصري في تلقي الخدمات الثقافية التي تمول من المال العام، بشكل حر وعادل، وفي التعبير الإبداعي عن أرائه وأحاسيسه دون قيود.

لتحقيق هذا الهدف العام حددت هذه السياسة الثقافية **الإستراتيجيات** التالية خلال السنوات الثلاث المقبلة:

1. **تحديد الميزانية الخاصة بالثقافة ب 1.5%** من الموازنة العامة للدولة، وإعلان تفاصيل هذه الميزانية.
2. **الحد من مركزية الثقافة**، سياسيًا، وإدارياً، وجغرافياً، وعلى هيمنة العاصمة والمدن الكبرى على الحياة الثقافية.
3. **التكامل بين السياسة الثقافية وسياسات التعليم** في مصر بدءاً من التعليم الأساسي، والارتقاء بتعليم الفنون بشكل متخصص.
4. **إعادة هيكلة وزارة الثقافة** وكل الأطر المتعلقة بتمويل الثقافة وإدارتها بهدف تمكين المجتمع المدني من لعب دور فعال في الحياة الثقافية، وزيادة الشفافية ومنع الفساد.
5. **احترام حرية العمل الثقافي** وتنقية القوانين المقيدة للحريات الثقافية، وزيادة وعي المجتمع بأهمية احترام وحماية حرية الرأي والإبداع والتعبير.
6. **دعم التشاور والمشاركة** بين كل القوى الاجتماعية والسياسية في وضع وتنفيذ السياسة الثقافية، واتخاذ كافة السبل إلى احترام التنوع الثقافي في مصر واعتباره من الأصول الهامة للثقافة المصرية.

- **آليات التنفيذ**:

ومن أجل تحقيق الهدف العام من هذه السياسة الثقافية من خلال الأهداف الفرعية السابقة، نقترح اتخاذ **القرارات والإجراءات والآليات** التالية:

أولاً: دور مجلس الشعب:

1. **القيام بمراجعة وتطوير كل القوانين والتشريعات واللوائح** المؤثرة في العمل الثقافي، مثل قوانين حرية التعبير والرأي والنشر، وتكوين الشركات ذات النفع العام، واستخدام الأماكن العامة، والضرائب، والجمارك، وتشغيل المواقع الفنية والثقافية، والملكية الفكرية، ورعاية الفنانين والأدباء وغيرها من القوانين بهدف تحقيق أهداف هذه

السياسة الثقافية. كذلك مطالبة السلطة التنفيذية بتفعيل الاتفاقيات الإقليمية والدولية التي وقعت عليها مصر ولم تفعل مثل اتفاقية اليونسكو لحماية ونشر كل أشكال التعبير الثقافي (2005). وتقوم المجموعة الوطنية للسياسة الثقافية حالياً بإعداد قائمة تفصيلية بالقوانين التي تحتاج إلى مراجعة وتطوير.

2. **مناقشة وتحديد معايير وأسس الاختيار التي توزع على أساسها المخصصات المالية للمحافظات، والمؤسسات الثقافية والأفراد، والإعلان عن هذه المعايير بشكل شفاف**.

3. **إقرار هذه السياسة الثقافية** ووضع آلية واضحة متفق عليها بين الأجهزة الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني لضمان متابعة وتقييم تنفيذها بشكل موضوعي، مع الإعلان عن نتائج التقييم وكل المعلومات الأخرى الخاصة بهذه السياسة. ويستتبع ذلك الاتفاق على آلية لتعديل وتطوير هذه السياسة كل ثلاث أو خمس سنوات.

ثانياً: دور الأجهزة الحكومية:

1. **أن توزع الميزانية المخصصة للثقافة بشكل ديمقراطي وعادل** على كل محافظات مصر تبعاً للتركيز السكاني فيها وتمشياً مع أولويات التنمية، مع مراعاة الاهتمام بالمحافظات المهمشة، عبر آليات ومعايير معلنة وشفافة تمكن الفاعلين النشطين في القطاع الثقافي من المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوزيع الميزانية في محافظاتهم، على المشروعات الثقافية والمؤسسات الثقافية المستقلة والمبدعين الأفراد، وعلى أن يراعي توزيع الميزانية التوازن بين الحفاظ على وتوثيق التراث الثقافي المادي والمعنوي وبين دعم وتشجيع الإبداع المصري المعاصر.

2. **إعادة صياغة دور وزارة الثقافة** بحيث تقوم بالتنسيق بين الوزارات المختلفة من أجل ضمان أن تلعب المؤسسات الحكومية الدور المنوط بها في تنفيذ هذه السياسة الثقافية في جميع قطاعاتها، حيث أن المجال الثقافي يتداخل مع وزارات أخرى مثل وزارة التربية والتعليم، والإعلام، والاقتصاد، والصناعة، والتجارة، والشباب والرياضة، والأوقاف، والسياحة، والمالية، والداخلية، والتنمية المحلية، على سبيل المثال. كذلك تقوم الوزارة بدور الممول والداعم الرئيس، وليس المنتج أو المنفذ أو الموزع، للأنشطة والخدمات الثقافية، فضلاً عن دورها الهام في تمثيل القطاع الثقافي أمام مجلس الشعب.

3. **إبرام اتفاقات وتصميم برامج تتيح التكامل في خدمات وزارتي التعليم والثقافة**، والالتزام بتعليم الفنون والآداب في التعليم الأساسي الحكومي بشكل حقيقي، وتطوير برامج ومناهج دراسية ملائمة للمجالات الإبداعية والإدارة الثقافية وربطها بالتطور التكنولوجي لتعزيز قدرة الصناعات الإبداعية الوطنية على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية. كذلك الاهتمام بإدراج تلقي وتذوق الفنون في المناهج الدراسية في التعليم المدرسي والجامعي.

4. **إصلاح وزارة الثقافة إدارياً بشكل تدريجي وحل مشكلة تضخم العمالة بها، مع تخلي الوزارة عن لعب دور المنتج والموزع للخدمات والمنتجات الثقافية وقيامها بدور الممول والراعي للعمل الثقافي**. تقترح أيضاً السياسة إعادة دمج وزارتي الثقافة والآثار في وزارة واحدة، والتحول من نمط "الإدارات الحكومية" إلى نمط "المؤسسات العامة" الذي يضمن استقلال الثقافة عن السلطة التنفيذية ويضمن في نفس الوقت إشراف أجهزة الدولة الرقابية مالياً وإدارياً على العمل الثقافي.

5. أن تلعب وزارة الثقافة دوراً محورياً في **دعم وتنشيط صناعات ثقافية وطنية قوية** تنخرط في الاقتصاد الوطني، عبر التنسيق مع وزارات الاقتصاد والتجارة والصناعة، ومع القطاع الخاص، وعن طريق اقتراح تعديلات تشريعية وإجرائية تضمن تحفيز الاستثمار في هذه الصناعات، ودعم قدرتها التنافسية.

6. أن تبادر وزارة **الثقافة بتوثيق كل مناحي العمل الثقافي في مصر**، عبر شبكة معلومات تشارك فيها المؤسسات الثقافية المستقلة. وأن توفر هذه المعلومات للمواطنين والسائحين والباحثين بأشكال متنوعة، ومن خلال مراكز معلومات ثقافية في كل محافظات مصر.

ثالثاً: دور المجتمع المدني:

1. **إشراك المؤسسات الثقافية المستقلة بشكل فعال** في وضع وتنفيذ ومراقبة وتقييم هذه السياسة الثقافية، ويستلزم ذلك إيجاد أطر قانونية مناسبة تضمن سهولة إنشاء وعمل مؤسسات ثقافية أهلية تختلف في طبيعة عملها جذرياً عن الجمعيات الأهلية التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي، مثل الشركات ذات النفع العام، وتيسير وتوحيد الإجراءات القانونية المتعلقة بإنتاج وتوزيع الخدمات والمنتجات الثقافية.

2. **التزام المؤسسات الثقافية المستقلة بأساليب الإدارة الجيدة للمال العام وبالشفافية** في الإعلان عن ميزانياتها ومصادر تمويلها واحترام تلك المؤسسات للقوانين المتعلقة بالعمل الثقافي السارية في مصر، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة تطوير هذه القوانين لضمان تحرير العمل الثقافي.

3. **ضمان حرية النقابات الفنية وإخراجها من دائرة السيطرة الحكومية**، وتشجيعها على لعب دورها في رفع المستوى المهني لأعضائها، مع الحفاظ على مصالحهم دون التحكم في ممارسة العمل الفني.